أسعار النفط الخام ترتفع مع تحسن توقعات الطلب وخفض الإمدادات

«الوطني»: الفائض المتوقع في ميزانية الكويت يتراوح بين 12 و14 مليار دينار

- أسعار النفط شهدت ارتفاعا مستقرا خلال يناير بفضل تحسن التوقعات بشأن الاقتصاد العالمي
- المحللون رفعوا توقعاتهم بخصوص نمو الطلب في العام 2013
- قد تتراخى أساسيات سوق النفط هذا العام ما لم تخفض «أوبك» إنتاجها بشكل أكبر
- سعر البرميل يتراوح ما بين 105 و106 دولارات في السنة المالية 2013/2012

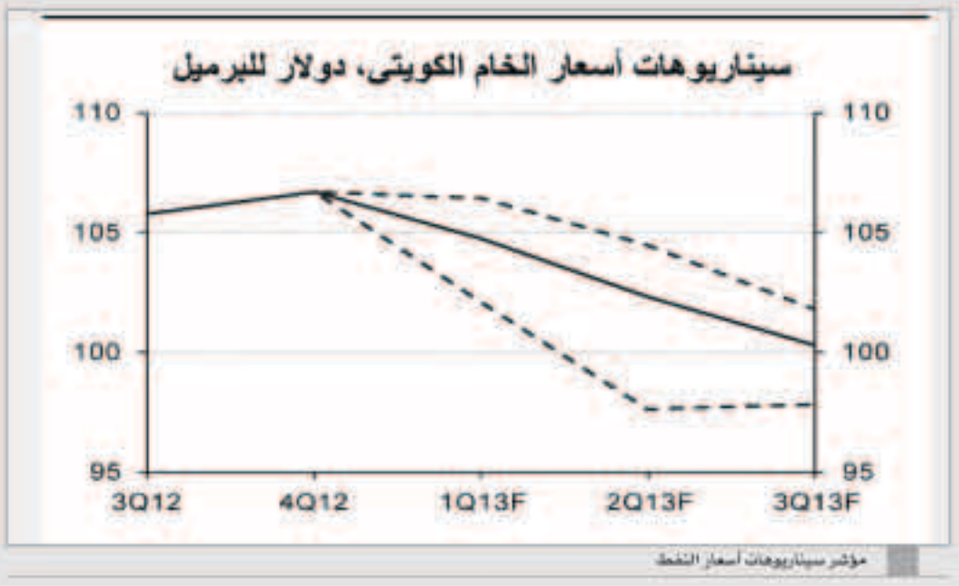

قال تقرير البنك الوطني لقد شهدت أسعار النفط ارتفاعا مستقرا خلال شهر يناير، وقد بلغت بعض أسعار الخامات الإستادية أعلى مستويات لها منذ شهر سبتمبر.

وارتفع سعر خام التصدير الكويتي من 107 دولارات للبرميل في نهاية شهر ديسمبر إلى 112 دولارا للبرميل في أوائل شهر فبراير، ليصل معدله إلى 108 دولارات لهذا الشهر. وارتفع سعر مزيج برنت ليصل إلى 118 دولارا في الأول من فبراير، أي ارتفاع بمقدار 6 دولارات في شهر واحد ليصل إلى أعلى مستوى له منذ شهر مايو. وارتفع سعر النفط الإستادي الأساسي في الولايات المتحدة بمقدار مماثل.

وتقلص الفارق بين سعري خام غرب تكساس المتوسط ومزيج برنت بشكل كبير من ذروته البالغة 25 دولارا في شهر نوفمبر إلى 17 دولارا في أوائل فبراير. ويعزو بعض المحللين هذا الأمر إلى زيادات جديدة في الأنابيب النفطية للولايات المتحدة، والتي خففت من وفرة الإمداد في مركز تداول نفط غرب تكساس المتوسط في مدينة كوشينغ.

وأضاف التقرير قد كان وراء الارتفاع الثابت في الأسعار عدد من العوامل، بما فيها تحسن التوقعات الخاصة بالاقتصاد العالمي.

وقد كانت البيانات الاقتصادية الأخيرة الصادرة عن الولايات المتحدة والصين مشجعة، في حين تلاشت تأثيرات الأزمة المحيطة بمنطقة اليورو في الوقت الحالي على الأقل.

ومن ناحية الإمدادات، انخفض إنتاج النفط الخام في السعودية إلى أدنى مستوى له منذ 19 شهرا إلى 9.2 ملايين برميل يوميا في شهر ديسمبر، أي انخفاض بمقدار 0.4 مليون برميل يوميا مقارنة بشهر نوفمبر.

وربطت السلطات السعودية هذا الأمر بانخفاض في الطلب الموسمي من عملائها وليس بتغير متعمد في السياسة. ومع ذلك، كان التحرك إشارة إلى أن أوبك مستعدة للاستجابة سريعا إلى إشارات تراخي أساسيات السوق.

توقعات الطلب على النفط

وتابع ارتفعت عموما التوقعات الخاصة بنمو الطلب العالمي على النفط في العام 2013 خلال الشهر الماضي، ويرجع ذلك أساسا إلى تقديرات بطلب أقوى في الربع الأخير من العام 2012 مما كان يعتقد سابقا، الأمر الذي يخلق نقطة بداية أعلى لهذه السنة.

ويرى معظم المحللين الآن أن الطلب سينمو بمقدار 0.9 إلى 1.0 مليون برميل يوميا في العام 2013، أي بنحو 1.1 في المئة، وذلك بارتفاع بمقدار 0.1 مليون برميل يوميا عن تقديرات الشهر الماضي رغم أنه لا يزال أقل بقليل من مستويات الطلب في العام 2012. وتم رفع توقعات نمو الطلب في الصين التي تعتبر واحدة من مجموعة قليلة من الأماكن المهمة التي يتوقع أن يكون النمو فيها أقوى من السنة الماضية. وتستمر الأسواق الناشئة في قيادة نمو الطلب «0.9 مليون برميل يوميا».

وفي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يتوقع مرة أخرى أن ينخفض الطلب «0.4- مليون برميل يوميا»، رغم أن هذا الانخفاض سيكون أقل مما كان عليه في العام 2012 وذلك بفضل تحسن الأساسيات الاقتصادية.

وبين لقد انخفض إنتاج النفط الخام في دول أوبك الاحدى عشرة «أي باستثناء العراق» بشكل كبير بمقدار 269.000 برميل يوميا في شهر ديسمبر ليصل إلى 27.4 مليون برميل يوميا، تقريبا 1.3 مليون برميل يوميا دون مستوى الذروة المسجل في شهر ابريل. وبلغ متوسط إنتاج أوبك في العام 2012 ككل 28.1 مليون برميل يوميا، أي أعلى بأكثر من 1 مليون برميل يوميا من السنة السابقة.

وجاء الانخفاض الكبير خلال شهر ديسمبر على خلفية تقليص حاد في الانتاج السعودي، وذلك بمقدار 421.000 برميل يوميا ليصل إلى 9.2 ملايين برميل يوميا، وهو الإنتاج الأدنى للسعودية منذ شهر مايو 2011.

وإضافة لذلك، استمر تأثر الإنتاج الإيراني بالعقوبات الدولية إذ تراجع من 3.5 ملايين برميل يوميا في بداية السنة إلى 2.7 مليون برميل يوميا في شهر ديسمبر. وفي الوقت ذاته، ارتفع الإنتاج بشكل كبير في دول غرب افريقيا الأعضاء في منظمة أوبك، حيث شهدت نيجيريا عودة ارتفاع الإنتاج بشكل حاد بمقدار 137.000 برميل يوميا بعد ثلاثة اشهر متتالية من الانخفاض بسبب الفيضانات.

وانخفض مجموع إنتاج أوبك «بما فيه العراق» بشكل كبير في شهر ديسمبر إلى أقل من 30.4 مليون برميل يوميا. وكان ذلك نتيجة للانخفاض الكبير في العراق، حيث انخفض الإنتاج بحوالي 197.000 برميل يوميا ليصل إلى ادنى مستوى له في ستة اشهر وهو 3.0 ملايين برميل يوميا، رغم أن الأرقام الرسمية تشير إلى تراجعات أكبر بمقدار 255.000 برميل يوميا.

وتأثر الإنتاج النفطي العراقي خلال الشهر بعدد من الأمور التقنية والسياسية، بما فيها مشاكل التحميل في المحطات البحرية في الجنوب والنزاع المتواصل بين بغداد وحكومة إقليم كردستان. ورغم ذلك، بلغ متوسط الإنتاج العراقي 3 ملايين برميل يوميا تقريبا للسنة ككل، وهو مستوى الإنتاج الأعلى منذ أواخر السبعينات من القرن الماضي.

وبعد ارتفاع يقدر بحوالي 0.9 مليون برميل يوميا في العام 2012، يتوقع أن ترتفع الإمدادات من خارج دول أوبك بأكثر من 1 مليون برميل يوميا هذه السنة. ويتوقع أن يأتي أقل من ربع هذا الارتفاع من سوائل الغاز الطبيعي من دول أوبك.

وبدلا من ذلك، سيأتي الارتفاع المتوقع على الأرجح من الإنتاج القوي في شمال أميركا إضافة إلى عودة الإمدادات من دول خارج الأوبك في أماكن أخرى. ويتوقع أن يرتفع مجموع الإمدادات العالمية بشكل أكثر تواضعا في العام 2013، بعد ارتفاع بأكثر من 2 مليون برميل يوميا في السنة الماضية، وذلك لأن الخفض في إنتاج أوبك سيقابل جزئيا من الإنتاج الأقوى في الدول من خارج أوبك.

توقعات الأسعار

ومع التوقعات بشأن الطلب المتواضع على النفط والنمو القوي في إمدادات الدول من خارج أوبك في العام 2013، قد تحتاج منظمة الأوبك لأن تبقى نشطة لمنع تراجع أسواق النفط والأسعار.

وبناء على توقعات معظم المحللين بارتفاع متواضع بمقدار 1 مليون برميل يوميا في الطلب العالمي على النفط هذه السنة، وارتفاع كبير مقداره 1.6 مليون برميل يوميا في إمدادات الدول من خارج أوبك، يمكن أن ترتفع المخزونات النفطية العالمية بمقدار 0.2 مليون برميل تقريبا في العام 2013 رغم الخفض المتوقع في إنتاج أوبك. وفي هذه الحالة، قد يتراجع سعر خام التصدير الكويتي بشكل طفيف، ولكنه يبقى مدعوما عند ما يقارب من 100 دولار للبرميل.

ولكن من ناحية أخرى، إذا كان النمو في إمدادات الدول من خارج أوبك أقل من المتوقع بمقدار 0.3 مليون برميل يوميا، سيخف الضغط على أوبك للقيام بخفض كبير في الإنتاج. وسيستمر الإمداد في تجاوز الطلب، ليشكل بذلك ضغطا بسيطا نحو خفض الأسعار. ووفق هذا السيناريو، سينخفض سعر خام التصدير الكويتي قليلا فقط ولكنه سيبقى اعلى من 100 دولار للبرميل لمعظم السنة.

وبدلا عن ذلك، قد ترتفع إمدادات الدول من خارج أوبك بشكل أكبر بسبب الإنتاج الأقوى من المتوقع من شمال أميركا أو من عودة الإنتاج من أماكن أخرى من خارج أوبك. وفي هذه الحالة، سينخفض سعر خام التصدير الكويتي بشكل حاد إلى أقل من 100 دولار للبرميل مع منتصف العام 2013. ولكن ذلك سيحفز دول الأوبك، وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، على القيام بخفض كبير في الإنتاج من أجل استقرار الأسعار في النصف الثاني من السنة.

توقعات الميزانية

ومع بقاء شهرين فقط من السنة المالية الحالية، ليس من المحتمل أن تؤثر سيناريوهات الأسعار المبينة أعلاه كثيرا على ميزانية السنة المالية 2013/2012. ويتوقع أن يبلغ سعر برميل النفط بين 105 و106 دولارات في المتوسط لكامل السنة. وإذا جاءت المصروفات الفعلية اقل من مستواها المعتمد في الميزانية بنسبة 5 في المئة – 15 في المئة كما نتوقع، فقد يبلغ فائض الميزانية ما بين 11.9 و14.4 مليار دينار، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

ثلاثة سيناريوهات

ترتبط توقعات السنة المالية القادمة بسيناريوهاتنا الثلاثة، والتي تتراوح فيها أسعار النفط في نطاق ضيق ما بين 98 و103 دولارات للبرميل في السنة المالية 2013/2014. ووفقا للتقارير الصحافية، فإن المصروفات المعتمدة في الميزانية للسنة المالية القادمة تبلغ 21 مليار دينار، رغم أنه يمكن أن تتم مراجعة هذا الرقم لاحقا. وبافتراض أن المصروفات الفعلية ستكون أقل من تلك المعتمدة في الميزانية كالعادة، نتوقع أن يبلغ الفائض ما بين 8.7 و12.1 مليار دينار، وذلك قبل استقطاع مخصصات صندوق احتياطي الأجيال القادمة. وسيعادل ذلك 18 في المئة إلى 25 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع للعام 2013، وسيكون الفائض الخامس عشر على التوالي لميزانية الكويت.

فهد بودي: الاستثمارات العالمية تشهد إقبالاً متزايداً

«بنك غايتهاوس» يبرم صفقة استحواذ على عقار مؤجر لجهة حكومية أمريكية

أعلن بنك غايتهاوس عن استكماله الاستحواذ على مبنى مكاتب مجهز بأحدث التقنيات ومساحته الإجمالية 163 الف قدم مربع يقع في مدينة سولت ليك بولاية يوتاه الأمريكية، حيث بلغت قيمة الصفقة 82.3 مليون دولار امريكي، ومن المتوقع أن يحقق هذا الاستثمار عائدا نقديا متميزا ومستقرا بما يعادل 7 في المئة سنويا.

ويعتبر المبنى مؤجرا بالكامل لمدة 20 سنة للحكومة الفدرالية الأمريكية.. وتعتبر المدة الايجارية متميزة من حيث طول فترتها التعاقدية مقارنة بعقود تأجير معظم العقارات الأخرى المؤجرة للحكومة الأمريكية خلال العام 2012.

يتألف هذا المبنى حديث الإنشاء والمصنف من الفئة الأولى الممتازة، من أربعة طوابق ويضم مبنى آخر بارتفاع طابق واحد ومبنى مواقف سيارات بارتفاع ثلاثة طوابق وتم تصميم المبنى للتلبية الاحتياجات الأمنية الحساسة للمستأجر حيث تبلغ مساحة الأرض الاجمالية 325 الف قدم مربع وتقع ضمن حي المركز التجاري الدولي الفخم المحاذي لمطار مدينة سولت ليك سيتي، والذي يشتمل على منشآت مساندة إضافية منها مطاعم وفنادق ومحطة وقود.

وتعتبر مدينة سولت ليك سيتي من أكبر المناطق العمرانية بولاية يوتاه وتمتاز باقتصاد متنوع وعوامل سكانية محفزة للنمو، كما تمتاز بانخفاض تكلفة ممارسة الأنشطة التجارية فيها، ويعمل عدد كبير من سكان المنطقة في هيئات تابعة للحكومة الأمريكية، وتوفر حكومة ولاية يوتاه وجامعة يوتاه ومقاطعة سولت ليك النسبة الأكبر من الوظائف لساكني الولاية.

وقد حقق سوق العقارات المكتبية في الولايات المتحدة نموا كبيرا في الربع الثاني من عام 2012، حيث استمرت معدلات

فهد بودي

الإشغال في التحسن بالربع الثالث من نفس العام لتصل إلى مستويات الذروة التي سادت قبل الركود الاقتصادي خلال العامين 2008 و2009، كما ارتفع طلب الحكومة الأمريكية على استئجار العقارات بنسبة ملحوظة خلال سنة 2012، وأصبحت العقارات المؤجرة بالكامل للحكومة بعقود لعشر سنوات أو أكثر تحقق معدلات عوائد متميزة على الاستثمار.

وفي هذا الصدد قال فهد بودي، رئيس مجلس إدارة بنك غايتهاوس «إن المستثمرين العالميين يبحثون باستمرار عن استثمارات عقارية ذات جودة عالية ومؤجرة لفترة طويلة على مستأجرين ذو سمعة وملاءة مالية عالية، وقد أصبحت العقارات المؤجرة لهيئات حكومية لمدد طويلة تشهد إقبالا متزايدا من المستثمرين.

وقد اتجه المستأجرون بعد فترة الركود الاقتصادي للسعي إلى استغلال كفاءة استخدام المساحات المكتبية ودمجها، حيث يفضل المستأجرون بشكل عام المباني المصنفة بالفئة الأولى الممتازة لأنها أكثر كفاءة من حيث استخدام الطاقة والمساحات مقارنة بالمباني من الفئة الثانية والثالثة، وقد ارتفع الاقبال على هذه المباني في الأسواق العقارية في وسط المدن والضواحي.

وقد حرص بنك غايتهاوس في هذا الاستحواذ على استهداف العوامل المفضلة المذكورة أعلاه، وتعتبر هذه الصفقة إضافة هامة إلى محفظة استثمارات بنك غايتهاوس».

هذا وأنشأ بنك غايتهاوس محفظة استثمارية عالمية تزيد قيمتها عن 1.25 مليار دولار أمريكي، ويتخصص البنك في ترتيب وهيكلة وتمويل الاستثمارات المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها. كما يقدم المشورة المتخصصة لعملائه ويوفر لهم الفرص الاستثمارية في فئات متنوعة من الاستثمارات العقارية في قطاعات العقارات المكتبية وسكن الطلبة والإسداد اللوجستي للتلبية إقبال المستثمرين المتزايد على الاستثمارات العقارية ذات النوعية العالية.

وقد حصل بنك غايتهاوس على المشورة في هذه الصفقة من آرنش ستريت كابيتال ادفايزرز، ومن شركته الزميلة بيت الأوراق العالمية.

حرب الأسعار في قطاع الإنترنت بالكويت لمصلحة المستهلك

الياقوت: اندماجات متوقعة بين شركات الاتصالات والإنترنت

يشهد قطاع الإنترنت الكويتي تحولات سريعة مع تخفيض وزارة المواصلات أسعار الإنترنت قبل أشهر قليلة، ونشوب حرب أسعار بين الشركات، أدت إلى تخفيض الأسعار بنسبة 50 في المئة لدى بعض الشركات، بينما ذهبت شركات أخرى بعيدا في طرح إنترنت مجاني مع حرية عرض إعلانات تجارية على شاشة المستخدم. وقال الرئيس التنفيذي في شركة «علم.نت» طلال الياقوت إن الغرض من الخدمة هو تأمين إنترنت للجميع لكي يتمكن اي شخص بالوصول إلى المعلومات المتاحة على الإنترنت ونشر الثقافة في المجتمع، بينما الشركة تحقق عوائدها من بيع مساحات الإعلانات على شاشة المستخدم.

وعلى إثر خطوة «علم.نت»، خفضت شركات أخرى الأسعار بنسبة وصلت إلى 50 في المئة مع عروض مشجعة نصب في مصلحة المستهلك.

وكانت وزارة المواصلات خفضت الأسعار لشركات الإنترنت تطبق خلال 6 أشهر، ما ساعد الأخيرة على إجراء تخفيض تدريجي في أسعارها والتنافس بينها.

وتبدو وزارة المواصلات وكأنها تجهز الأرضية لإدخال مفهوم الاتصال بأقل الأسعار. فبعد الإنترنت «ستتجه نحو تخفيض أسعار مكالمات الموبايل، كما يقول منصور البدر، وكيل وزارة المواصلات.

وفي ظل هذه الموجة التغيرية في قطاع الاتصالات، بدأ الحديث عن إمكانية استحواذ شركات الموبايل على شركات الإنترنت لتقليص تكاليف شراء السعات التي تشتريها الأولى من الثانية وللبحث عن مصادر دخل جديدة.

وكانت شركة زين أعلنت مؤخرا عن استراتيجية جديدة لتركيز عملياتها على قطاع الإنترنت باعتباره القطاع المرشح للنمو مع الطلب الهائل الذي صاحب نمو الموبايلات الذكية ونقل المعلومات، وأيضا بسبب تراجع نمو الاتصال التقليدي في ظل ظهور الاتصال المجاني بالموبايل.

وتعتبر زين الآن أول المرشحين للاستحواذ على شركة إنترنت في سياق تنفيذ خطتها الاستراتيجية حيث تنوي بيع هذه الخدمة وليس فقط التزود بها، وترددت أنباء في الصحف الكويتية عن إمكانية استحواذها على شركة «كوالينك نت».

لكن البعض يتخوف من عمليات الاندماج المتوقعة، إذ يقول أحمد ابراهيم، المدير العام لشركة مدى للاتصالات إنه حاليا هناك 5 شركات إنترنت ISP و3 شركات اتصالات موبايل، وأي اندماج سينتهي إلى أن هناك 3 شركات جامبو، بينما ستظل شركتان صغيرتان تصارعان للاستمرار وستنتهيان عاجلا أم آجلا من السوق، وربما ستتحكم شركات الجامبو بآلية الاتصالات والخدمات في السوق وتؤثر على الاتصال والخدمة بصورة عامة قد تضر المستخدم.

الكويت تستعد لتشييد واحد من أكبر الجسور البحرية في العالم

«رويترز»: تستعد الكويت لإنشاء جسر الشيخ جابر الأحمد الذي يعد واحدا من أكبر الجسور فوق سطح الماء في العالم بكلفة 738 مليون دينار «2.6 مليار دولار» وذلك بعد سنوات من تراجع الإنجازات في مجال البنية التحتية.

وبينما يعتبر المسؤولون الحكوميون الجسر مشروعا استراتيجيا ينتقد مراقبون ارتفاع كلفته ويخشون من تداعيات بيئية سلبية في مياه الخليج.

ويهدف الجسر الذي يبلغ طوله 36 كيلومترا ويصل بين ميناء الشويخ الواقع على مقربة من العاصمة ومنطقة الصبية الجديدة في الشمال إلى تخفيف حدة الازدحام في المنطقة المحيطة بالعاصمة وتسهيل الحركة التجارية لاسيما لمنطقة الشمال التي ترغب الحكومة في التوسع العمراني بها.

وينظر المسؤولون الكويتيون لهذا الجسر الذي من المقرر أن يبدأ العمل الفعلي به في غضون أشهر باعتباره مشروعا استراتيجيا يمكن أن يساهم في تعظيم فرص الدولة النفطية الخليجية في استعادة دورها كمركز مالي وتجاري في المنطقة خاصة في ظل التقدم الكبير الذي تحققه دول خليجية اخرى مثل قطر والإمارات العربية المتحدة.

ووفقا لأرقام وزارة المالية الكويتية فقد حققت الكويت فائضا قدره 14.7 مليار دينار «52.2 مليار دولار» خلال الثمانية أشهر الأولى من السنة المالية الحالية 2012–2013 التي بدأت في ابريل نيسان وذلك بفضل ايرادات النفط القوية.

ورغم تزايد الفوائض المالية الناتجة عن بيع النفط إلا أن سجل الإنجازات في الكويت في السنوات الست الأخيرة في مجال التنمية يعد ضعيفا بسبب التوترات السياسية الداخلية.

ويقول مراقبون إن الحكومة لم تحقق تقدما كبيرا في تنفيذ خطة التنمية التي اقرتها في سنة 2010 والتي تتضمن مشاريع تقدر كلفتها بثلاثين مليار دينار حتى 2014.

لكن جاء توقيع عقد تصميم وبناء وصيانة جسر الشيخ جابر في نوفمبر تشرين الثاني الماضي بين وزارة الأشغال العامة وشركة هيونداي للهندسة والانشاءات الكورية الجنوبية والشركة المشتركة الكويتية ليخطو بهذا المشروع خطوة للأمام رغم الأجواء غير المواتية المحيطة به.

وقال عبد العزيز الكليب وكيل وزارة الأشغال العامة لـ«رويترز» إن مشروع جسر الشيخ جابر «هو اكبر مشروع وقعناه في تاريخ الوزارة.. إنه مشروع استراتيجي للغاية. اننا نتحدث عنه منذ فترة السبعينات.»

ويهدف المشروع الذي سيستغرق العمل فيه خمس سنوات إلى اختصار المسافة بين ميناء الشويخ ومنطقة الصبية إلى 36 كيلومترا بدلا من 104 كيلومترا.

وأكد ناصر النفيسي مدير مركز الجمان للدراسات الاقتصادية إن الجسر له فوائد اضافية عديدة منها تخفيف حدة الاختناقات المرورية في اتجاه منطقة الجهراء كليفة السكان كما انه سيشجع على السكن في منطقة الصبية.

وقال النفيسي «عندما تكون «منطقة الصبية» بعيدة عن البلد «العاصمة» مسافة عشرين دقيقة غير لما تكون ساعة.. انا اعتقد ان الجسر يجب ان يتم رغم الانتقادات.. هناك مصلحة استراتيجية واسكانية واجتماعية كبيرة جدا للدولة في هذا المشروع.»

وأوضح الدكتور عباس المفرن استاذ الاقتصاد بجامعة الكويت انه وبصرف النظر عن الكلفة البيئية للمشروع فإن «العائد الاقتصادي متحقق.»

مجسم جسر جابر